

5- وظائف محاسبة التسيير

إن لمحاسبة التسيير مجموعة من الوظائف والتي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة والمتمثلة في الربح ويمكن التعبير عن هذه الوظائف في ما يلي:

أ- الوظيفة التسجيلية: وهي أولى الوظائف التي تقوم بها محاسبة التسيير، حيث تقوم المؤسسة بمسك سجلات خاصة بمحاسبة التسيير وتكون مستقلة ومنفصلة عن سجلات المحاسبة المالية، يتم التدوين فيها كل ما ينفق من عناصر التكاليف.

ب- الوظيفة التحليلية: وتعد من الوظائف الأساسية للمحاسبة التحليلية، حيث تقوم بتحليل كل عنصر من عناصر التكاليف.

ج- الوظيفة الرقابية: يتم تحديد المعايير لكل عنصر من عناصر التكلفة ومقارنتها بما يتم إنفاقه، لتحديد الإنحرافات - إن وجدت- ودراسة أسباب حدوثها.

د- الوظيفة الإخبارية: ترتبط هذه الوظيفة بالوظيفة السابقة، حيث بعد تحديد الإنحرافات، ترفع هذه المعلومات إلى الإدارة العليا لدراستها بدقة وإتخاذ القرارات الكفيلة لتصحيح هذه الإنحرافات وعدم تكرارها في الفترات اللاحقة.

هـ- الوظيفة التحفيزية: تتحقق هذه الوظيفة بعد إنجاز الوظائف السابقة، فهي تمثل عامل دفع لأقسام المنشأة من أجل تنفيذ ما هو مخطط له وعدم تجاوز المعايير المحددة، وبهذا تحفز أقسام المؤسسة لإستخدام مواردها الإقتصادية بشكل كفاء وإقتصادي.

6- أوجه الإختلاف بين محاسبة التسيير و المحاسبة المالية

جدول رقم (01) : يوضح أوجه الإختلاف بين المحاسبة المالية و المحاسبة التحليلية

العناصر	المحاسبة المالية	محاسبة التسيير
من ناحية القانون	إجبارية	إختيارية
الأهداف	أهداف مالية	أهداف إقتصادية
التوجه	متوجه نحو الخارج	متوجه نحو الداخل
معالجة التكاليف	الشمولية و الإجمالية	تحليلية مفصلة
المستفيدون	المديرية	المسيرون
تصنيف الأعباء	حسب الطبيعة	حسب الغاية
المعلومات	دقيقة. رسمية، قاطعة	سريعة، مقربة
زمن إتخاذ القرارات	الماضي و الحاضر	الماضي، الحاضر و المستقبل

المصدر: بويعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة

الخامسة، 2009، ص 11.

* يتم تطبيق المحاسبة المالية بموجب القانون والمتمثل في النظام المحاسبي المالي، حيث تقوم المؤسسة من خلال تبني هذا النظام بتسجيل كافة العمليات والأحداث الإقتصادية بما فيها التكاليف التي يتكبدها المشروع، لتقييم نتائج الأعمال وتقديم النتيجة الإجمالية السنوية عن طريق توفير معلومات وبيانات مالية تتصف بالدقة والشمولية، بغرض خدمة

الأطراف الخارجية بالدرجة الأولى خاصة المساهمين، حيث يكون لها أثر على مختلف قراراتهم سواء كان في الزمن الماضي والحاضر.

في حين تبقى محاسبة التسيير من بين برامج مراقبة التسيير الإختيارية، رغم أنه أثبتت من خلال الإعتماد عليها دورها الفعال في قيادة وتسيير المؤسسات، فهي تهدف إلى تسجيل وتحليل البيانات الخاصة بالتكاليف لمختلف وظائف المؤسسة من خلال حساب نتيجة كل منتج على حدى، مما يساعد المسيرين من إتخاذ مختلف القرارات مثلا: كالتخلي عن منتج حقق خسارة أو خلق منتج جديد، فهي ترسم سياسة المؤسسة التي يجب أن تنتهجها في المستقبل.

كما تنص المادة 20 مكرر 2 من قانون إجراءات الضرائب لسنة 2022، على أنه: " يتعين على المؤسسات أن تقدم المحاسبة التحليلية التي تمسكها إلى الأعوان المحققين عند كل طلب، كما يتعين على المؤسسات التي تمسك محاسبة موحدة أن تقدم لأعوان التحقيق، الحسابات الموحدة عند كل طلب ".

7- أوجه القصور للمحاسبة المالية

تعمل المحاسبة المالية ومن خلال الوثائق الأساسية التي تهدف إلى إعدادها من قائمة الميزانية العمومية، قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائر)، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، وكذلك الملاحق على توفير وتلخيص البيانات للمسؤولين حول نشاط المؤسسة ومركزها المالي.

حيث أن طبيعة المعلومات التي توفرها تتميز بالشمولية وخاصة في ما يتعلق بالأعباء والإيرادات والنتائج التي يحققها المشروع، وبذلك لا توفر معلومات تفصيلية حول التكاليف ومختلف الوظائف التي تقوم بها المؤسسة أو النتيجة المتحصل عليها وبالتالي فهي لا تقوم بتوفير تفسيرات حول تفاصيل نشاط المؤسسة، لذلك تبقى غير كافية للإعتماد عليها لإتخاذ القرارات وهذا ما أدى إلى بروز الحاجة لتوافر وسيلة أو أداة تكميلية للمحاسبة المالية والمتمثلة في محاسبة التكاليف والتي يتم من خلالها تغطية الجوانب التي لم تستطع المحاسبة المالية من توفيرها.